

## النّهوضُ بقطاع الاستقرار الاجتماعي في لبنان

وضع الشركاء في قطاع الاستقرار الاجتماعي في لبنان أساساً مناسباً لقطاع ليلعب الهدف الذي وضع له في عام 2016، مما قدم الدعم للمؤسسات الأساسية وللجهات المعنية (صاحبة المصلحة) المحلية في جميع المساحات المُقيدة في سجل الشهر العقاري، الأشد استضعافاً. وتجرى التخلّلات الإيجابية على قَم وساق في 165 مساحة من أصل 251 مساحة مُقيدة في سجل الشهر العقاري في البلديات المُستضعفة (أي: التي تُعاني من الضعف وسرعة التأثر).

لقد يَمَسَّ الشركاءُ تنفيذ 72 عمليةً تشاركيّةً محليةً، بإشراك ممثلي البلديات والمجتمعات، تهدف إلى تحديد الحاجات ذات الأولوية. وقد شارك في هذه العمليات ما يزيد عن 2,000 شخص، 30 في المئة منهم من النساء، حتى الآن في هذا العام. وقد استعرض العاملون في هذا القطاع الآليات التخفيف من حدة النزاع، وأقيمت منتديات حوارية محلية خلال السنتين الماضيتين؛ فوضَع 10 شركاء مختلفين 65 آلية عمل لتخفيف حدة الصراعات، تُغطي 100 بلدية تقريباً، ممّا وفر مُنتدى محلياً / لجنة محلية لدعم البلديات في مجال التوعية المجتمعية، والوساطة المجتمعية وتحديد المشاريع.

وفي وادي خالد بلبنان، ساعد هذا الدعم ثماني بلديات في الاتفاق على تشكيل اتحاد بلديات جديد، لا لتحسين استجابتها للآزمة الحالية فحسب، بل لتحسين آفاق التنمية طويلة الأجل في المنطقة. وقد أوصى تقييمٌ أجري لإحدى عشرة (11) آلية عمل بالاستمرار في تنفيذ هذه المبادرات، مُشدداً على الحاجة إلى إِمّاح الحماية وتقديم الخدمات ضمن هذه المشاريع، والعمل على إقامة روابط مع الأطراف الفاعلة الأخرى ابتداءً من مرحلة بدء العمل. لقد أوجِدَ هذا القطاع 12 آلية عمل جديدة في هذا العام، تهدف إلى وضع ما لا يقل عن 32 آلية عمل أخرى من هذه الآليات بحلول نهاية عام 2016. وسوف يتواصل هذا القطاع مع القطاعات الأخرى (الحماية، والطاقة والمياه) بصورة متدرجة لتيسير الروابط بين مختلف مبادرات حشد المجتمعات المحلية.

ويتمثل أحد محاور التركيز الجديدة لهذا القطاع في هذا العام، والذي تمّ فعلياً إعداده وتطويره بصورة جيّدة، في دعم حضور المؤسسات العاملة على المستوى المركزي، ودعم دورها على المستوى المجتمعي. فاربعةً من مكاتب المحافظين الثمانية تلقى في الوقت الحاضر دعماً بشأن التنسيق لتمكينهم بصورة أفضل من الانخراط مع الشركاء في الاستجابة للآزمة.

وقد تمّ تنفيذ خمسة وثمانين مبادرةً سدائية لبناء السلام (مما مجموعه 251 مبادرة) حتى الآن في عام 2016، وشارك في هذه المبادرات حوالي 1,576 فرداً من الشباب.



الجنة السورية في تركيا  
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ امرا جرول

### ملخص الاستجابة القطاعية:



عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية  
المستهدفين بالمساعدة بحلول نهاية عام 2016  
هو 770,100 شخص، عدد الذين تمت  
مساعدهتهم في عام 2016 هو 6,430 شخصاً.



### اللاجئون السوريون في المنطقة:



العدد المُتوقَّع للاجئين السوريين بحلول نهاية  
عام 2016 هو 4,687,000 لاجئ. عدد  
اللاجئين السوريين المُستجيبين حالياً هو  
4,765,400 لاجئ.



### الوضع الراهن للتمويل الكلي لخطة 3RP



المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو 687  
مليون دولار أمريكي.  
المبلغ الذي تمّ استلامه في عام 2016 هو 26  
مليون دولار أمريكي.



## مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير آذار / مارس 2016\*:

الاستجابة المخطط لها بحلول نهاية عام 2016 ■ التقدم المحرز ■

حصول 2,301 فرداً على فرص عمل مدفوعة الأجر.

282,414 1%

تنفيذ 65 مشروعاً لدعم المجتمعات.

5,178 1%

تدريب 4,129 شخصاً / أو إكسابهم مهارات وخدمات قابلة للتسويق.

153,106 3%

تمكّن لوحات متابعة الحالة الانسانية هذه الإنجازات التي حققها أكثر من 200 شريك، ومنهم الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، المشاركة في خطة 3RP في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا.

وقد يتغير مستوى التقدم المرحلي والاهداف بما يتوافق مع التعديلات التي يتم إدخالها على البيانات، علماً أن جميع البيانات المذكورة في لوحة المتابعة هذه تُعَيَّر عن الوضع الراهن كما كان عليه في آذار / مارس 2016.

\* لم يتم بعد استلام بيانات التقدم المرحلي الخاصة بالعراق لهذا القطاع في شهر آذار / مارس 2016.

## تعريف 251 جهة مُقيدة في السجل العقاري بأنها "جهة مُستضعفة"، في الوقت الذي أنشأ فيه الشركاء في قطاع التماسك الاجتماعي أساساً صالحاً لبلوغ أهداف عام 2016

### أبرز التطورات الإقليمية:

في لبنان، حقّق الشركاء عدداً من النتائج، من حيث النشاطات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية المحلية، في الربع الأول من عام 2016، يفوق عدد النتائج التي تحققت في عام 2015 بكامله. وقد قدم قطاع سبل كسب العيش، بالفعل، دعماً إلى 180 مؤسسة من مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونية من خلال المنح العينية والتقدّية، بقيمة تراكميّة مقدارها 340,000 دولار أمريكي (مقارنةً بما مجموعه 164 مؤسسة جرى دعماً بمبلغ 200,000 دولار أمريكي في عام 2015).

وبالتوازي مع ذلك، يعمل الشركاء في منطقتي «عكار والبقاع» لرفع كفاءة سلاسل القيمة الأساسية، بالعمل ابتداءً من مرحلة إنتاج المنتج، ووصولاً إلى المستهلك النهائي. فقد تمّ تنفيذ أحد عشر تدخلاً إيجابياً، مقارنةً بثلاثة تدخّلات في عام 2015. وقد وصل القطاع إلى ما مجموعه 4,371 مستفيداً في هذا الربع من العام، بصفة رئيسية من خلال دعم القدرة على التوظيف employability، وأعمال تأهيل البنية التحتية كهيئة الأيدي العاملة.

في تركيا، اشترى الشركاء في قطاع سبل العيش معدات لتحسين القدرة على تزويد الخدمات من قبل العديد من مراكز التعليم والتدريب في المجال المهني VET في المحافظات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وسوف تُساعد هذه الجهود على تحفيز دعم السوريين والمجتمعات التركية المُستضيفة في مجال سبل كسب العيش.

كذلك فقد ضمّت التشارطات التي نُفذت هذا الشهر عقد ورشات عمل لتعزيز الوعي بالنظام الجديد القاضي بإعطاء اللاجئين المُسجلين الحق في الحصول على تصاريح عمل لكي يحصلوا على توظيف (تشغيل) بصفة رسمية. وقد اكتسب ما مجموعه 1,314 مستفيداً من السوريين والأثراك، ذكورا وإناثاً، تدريباً على سبل كسب العيش وإدارة الدخل في المجالات التالية: صناعة الألبسة، اللحام القوسي، صناعة الخرز الزجاجي، والمهارات اللغوية التركية للاجئين السوريين.

وفي مصر، أسس الشركاء في خطة "3" RP برنامجاً إلكترونياً لإحالة عروض الفرص الوظيفية لأجل التشارك في فرص التشغيل المفتوحة أمام فئات اللاجئين، ونفذوا دورات تدريبية لحوالي 714 شخصاً في مجالات المهارات الأساسية soft skills، والاستعداد للعمل بهدف تعزيز قدراتهم على العمل. وكانت وما زالت هناك نقاشات حول أساليب ضمان التشغيل الآمن، وسبل حماية تشغيل اللاجئين، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّ غالبية الفرص الوظيفية تقتصر على قطاع الأعمال غير الرسمي في مصر.

### تحليل الحاجات:

يُعيَّر توسيع نطاق الحصول على الفرص المتاحة لسبل كسب العيش عنصراً محورياً في بناء القدرات على مواجهة الآزمة. ففي عام 2016، سوف يستهدف قطاع سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي حوالي 770,100 لاجئ وشخص مُستضعف من أبناء المجتمعات المُضيفة للاجئين، وذلك بتنفيذ مجموعة متنوّعة من التخلّلات الإيجابية الهادفة إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة للتعامل مع الآزمة، وللتعافي منها، وللتحوّل نحو الاستجابة لها، وكذلك بتحسين فرص الحصول على الخدمات، وتحسين جودة تقديم الخدمات. ويبيّن تقييم هذا القطاع من حيث الجوانب المالية، أنه يُشكّل نسبة 10 في المئة (أو 477 مليون دولار أمريكي) من مجموع الموارد المطلوبة لتنفيذ خطة «3» RP في عام 2016.

وسوف يعمل الشركاء في خطة «3» RP مع القطاع الخاص والحكومات الوطنية لتقرير أفضل السبل اللازمة لاستحداث فرص سبل كسب العيش للنساء والزجال، التي تسدّ الفجوات في أسواق العمل، وتسهم في تأسيس الأعمال (المشاريع) الجديدة، بدلاً عن تعزيز التنافس على فرص العمل، والعمل على خفض الأجور.

وتوضّع الأهداف العامة لقطاع سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي / الاستقرار الاجتماعي، في البلدان الخمسة المشمولة في خطة 3RP، استحداث الظروف والبيئة الضرورية لخلق فرص العمل، مع العمل على تعزيز النظم والشبكات القائمة، إضافة إلى تشجيع وتطوير مبادرات التماسك الاجتماعي، والاندماج المجتمعي على مستوى المجتمعات والمستويات البلدية. ومع توافر فرص سبل كسب العيش المُستعّمة، ستكون الأسر المعيشية المتأثرة قادرة بشكل أفضل على الإسهام في الاقتصادات المحلية، والسير قدماً نحو الاكتفاء الذاتي.